لجنة متابعة قضايا التعليم العربي
المجلس التربوي العربي
Arab Pedagogical Council
המועצה הפדגוגית הערבית

لجنة متابعة
قضايا التعليم العربي
The Follow-Up Committee on Arab Education - Israel
ועדת המעקב לענייני החינוך הערבי

آب، 2022

# موقف لجنة متابعة قضايا التعليم في المجتمع العربي والمجلس التربوي العربي في اللجنة من خطة إصلاح البجروت – تجديد التعلّم في مواضيع التراث، المجتمع والعلوم الإنسانية (מקצועות המח"ר)[1]

كُتبت ورقة الموقف الأولية هذه بعد نقاش معمّق تناول مدى ملاءمة خطة الإصلاح الجديدة في البجروت في بعض المواضيع الإنسانية في المدارس في المجتمع العربي: من حيث الاستعداد الميداني، والتداعيات المحتملة لخطة الإصلاح على الطلاب والمدارس. وكان قد تم تقديم هذه الخطة لأول مرة في أواخر نيسان 2022، على أن يبدأ تنفيذها في العام الدراسي القادم.

هذا الموقف الذي يتطرق للمسألة يقدّم من وجهة نظر العاملين في الحقل التربوي في المجتمع العربي، والذين يشكلون الحلقة الرئيسية في تنفيذ خطط وزارة التربية والتعليم. يستند الموقف الذي في هذه الورقة على النقاش الذي دار في طاولة مستديرة عقدت في الناصرة في أيار 2022، بمشاركة أكاديميين من المجتمع العربي، مديرين/ات ومعلمين/ات من جميع الألوية الجغرافية. كما شارك فيها ممثلو منتديات المعلمين، بما في ذلك منتدى معلمي المدنيات ومنتدى معلمي التاريخ. في إثر البحث والنقاش - وفي الفترة ما بين أيار ومطلع آب - أجرينا العديد من المحادثات مع المسؤولين (مديرين/ات ومعلمين/ات) ودرسنا أيضًا الوثائق المختلفة المتعلقة بخطة الإصلاح، المواد المتوفرة على موقع وزارة التربية والتعليم (بما في ذلك موقع خطة الإصلاح، «**الخلية**»)، منشور **المفتش الرئيسي** في موضوع المدنيات، وملاحظات ممثلي وزارة التربية والتعليم على خطة الإصلاح في أماكن مختلفة.

من الواضح أن هناك حاجة إلى تغيير عميق في جهاز التعليم: من جهاز يعتمد على منطق «الطريقة البنكية» والامتحانات التقليدية، إلى آخر يتمحور في سيرورة تعليمية توفر التعلم النوعي، المساواة، التطور الذاتي، التفكير النقدي، أدوات الحياة العصرية، الإبداع لجميع الأطفال والتربية لقيم الديمقراطية، التعددية الثقافية، التربية ضد العنصرية والتعليم لأجل السلام والحياة المشتركة بمعناها العميق والواسع. المجتمع العربي بحاجة إلى تغييرات جوهرية تتعلق بمكانة التعليم في المجتمع العربي في وزارة التربية والتعليم، التمثيل المناسب، تغيير أهداف التعليم ومناهجه، سد الفجوات على جميع المستويات، وتعهّد

1 وضعت هذه الورقة على وجه السرعة باللغة العبرية كورقة مهنية لتقدم إلى وزارة التربية والتعليم قبل افتتاح العام الدراسي كجزء من رسالة تطرح المشاكل المتعلقة بالتعليم في المجتمع العربي بما يتعلق بخطة الإصلاح. إنجازها لم يكن سهلًا خصوصًا أن الخطة أعلنت بشكل مفاجئ في نهاية العام الدراسي وكانت هناك ضرورة لدراستها مع مختصين ومع العاملين في الحقل لبلورة الموقف وطرح توصيات متفق عليها قبل بداية العام الدراسي. نعرض هنا ترجمتها إلى العربية بدون تعديلات جوهرية.
تتوجه اللجنة بالشكر لكل من ساهم في التطوع في الكتابة وتقديم المشورة في عملية إعداد الورقة.

باستثمار موارد مماثلة في الطالب العربي مثل تلك المستثمرة في الطالب اليهودي.

تأتي خطة الإصلاح الجديدة بتعديلات في التعليم من شأنها المساعدة في تأهيل الطلاب لسوق العمل والتعليم العالي. وذلك من خلال تشجيع البحث، الكتابة، الفُضول المعرفي، اكتساب مهارات رقمية وغيرها. لكن خطة الإصلاح تُطبّق في سياق أوسع، يؤثر عليها بشكل واسع. ويتميز هذا السياق بفجوات جديّة على مختلف المستويات، دونية التعليم العربي في وزارة التربية والتعليم وبرامج تعليمية لا تلائم المجتمع العربي. كذلك، تقتصر خطة الإصلاح على بعض المواضيع الإنسانية-الاجتماعية، ويتم تنفيذها في المرحلة الثانوية دون إعداد واستعداد مناسبين ميدانيًا، ويتم تنفيذها بالتزامن مع تغييرات أخرى بروح التوجه النيوليبرالي الذي يمر فيه حقل التربية والتعليم ومجالات أخرى في إسرائيل. لذلك، يجب قراءة خطة الإصلاح ضمن هذا السياق الاجتماعي الواسع الذي تنفّذ فيه. نحن نعتقد أن هناك خطوات أساسية ومبدئية مطلوبة لإحداث تغيير أعمق في جهاز التعليم، وكذلك تمهيد الأرضية لتحقيق أفكار الخطة المقترحة، سواء في جهاز التعليم ككل أو في المجتمع العربي. إن تطبيق خطة الإصلاح في الظروف الراهنة - دون تغيير جوهري — قد يؤدي إلى توسيع الفجوات في التعليم، وبالأساس بين اليهود والعرب وعلى خلفية اجتماعية-اقتصادية.

أدت سياسة رصد ميزانيات على أساس تفاضلي (حسب الوضع الاقتصادي-الاجتماعي) وتوسيع الاستثمار في التعليم في المجتمع العربي خلال العقد الماضي إلى تحسّن معين، لكن الفجوات في البنى التحتية (المادية والتكنولوجية والتنظيمية)، والتي بنيت على مرّ عقود من الزمن، ما زالت كبيرة جدًا. إضافة إلى ذلك، ما زالت الميزانيات المستثمرة في الأطفال العرب أقل من تلك التي يتم استثمارها في الأطفال اليهود، خصوصًا بالمقارنة مع الميزانية المقدمة من السلطات المحلية، الصناديق الخيرية والمجتمع المدني والأهالي. إن الواقع الاجتماعي-الاقتصادي للأسر العربية ومعدلات الفقر المرتفعة والعميقة في المجتمع، إلى جانب وضعية البنى التحتية والخدمات في البلدات العربية (الواقعة في العناقيد الاجتماعية-الاقتصادية الدّنيا) ووضع جهاز التّعليم الصعب جدًا في النقب وفي المدن التاريخية والمختلطة، يمسّ بفرص الأطفال العرب في الحصول على تعليم بجودة عالية.[2]

في ضوء التحليل أعلاه، سوف نشير إلى المخاطر والمصاعب الناجمة عن خطة الإصلاح، وكذلك إلى الخطوات المطلوبة لإنجاح توجهات وجوانب إيجابية وردت فيها.

2 للتوسع، ننصح بالرجوع إلى ورقة السياسات التي قدمتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية في تموز 2021، وتطرقت إلى الفجوات القائمة ومصدرها وتضمنت تحليل لوضع التعليم في المجتمع العربي والخطوات المطلوبة لإصلاح الوضع.

## وضع التعليم في المجتمع العربي وخطر تعمق الفجوات في التعليم

تطور جهاز **التعليم في المجتمع العربي** في ظروف من السيطرة الاجتماعية، عدم الاعتراف ووجود فجوات هائلة بين العرب واليهود. على سبيل المثال، المناهج، والتي تعتبر المرجعية لمواضيع التعليم، لا تلبي احتياجات المجتمع العربي، وتغيّب الهوية العربية-الفلسطينية وعلاقة الطلاب بوطنهم وتصوّرهم للواقع والتاريخ وما إلى ذلك. هذه المناهج وضعت لتحقيق أهداف سياسية متعلقة بسياسة الدولة تجاه العرب. كما أن معظم مواضيع التعليم ليس لها مفتش-مركّز عربي ولا توجد منظومة مهنية قادرة على قيادة العمل المهني. هذا هو حال موضوع المدنيات المشمول في خطة الإصلاح: وظيفة مفتش-مركّز لموضوع المدنيات في المجتمع العربي لم تُشغَل منذ عشرين عامًا، وحجم الموارد المستثمرة في الإرشاد وتطوير المضامين أقل من تلك المستثمرة في المجتمع اليهودي بكثير. هكذا هو الأمر أيضًا بالنسبة إلى الموارد التعليمية باللغة العربية المتاحة للمعلمين (بما في ذلك الموارد الرقمية). علاوة على ذلك، ليس هناك في وزارة التربية والتعليم تمثيل كافٍ لمختصين عرب، والاستثمار في تطوير موارد تعليمية ملائمة، أصلية ونوعية في التعليم العربي ضئيل جدًا، وبالذات عندما ننظر إلى الأثر التراكمي لذلك والفجوة في الموارد التربوية والأدوات المساعدة المتاحة أمام المعلمين العرب بالمقارنة مع المعلمين اليهود.

تحليل بسيط لموقع وزارة التربية والتعليم عمومًا، ولموقع خطة الإصلاح (الخلية[3]) خصوصًا، بمقدوره إظهار الصورة الموصوفة أعلاه. فمن أصل 13 وحدة تم نشرها في الموقع في الفئة الأولية التي تقدم أسس خطة الإصلاح - «هنا نبدأ» - تمت ترجمة وحدة واحدة فقط إلى اللغة العربية، ولكنها هي أيضًا تتضمن مقاطع فيديو باللغة العبرية لم تترجم للعربية. **<u>فموقع «الخلية» متوفر باللغة العبرية فقط.</u>**

لا يبشر هذا الوضع بتغيير في التوجه. هذا هو الوضع الذي ميّز سلوك وزارة التربية والتعليم تجاه المجتمع العربي على مرّ السنين (بما في ذلك خلال أزمات مثل فترة انتشار فيروس كورونا): يقومون في البداية بتطوير مواد باللغة العبرية ملائمة للتعليم في المجتمع اليهودي، وفقط بعد ذلك، وبتأخير كبير، تتم ترجمة قسم من هذه المواد وبطريقة إشكالية إلى اللغة العربية والتي غالبًا ما تشمل مضامين غير متلائمة مع المجتمع العربية. هذا الواقع يوسّع الفجوات ويمسّ بجودة التدريس ولا يضمن حتى مساواة أساسية في الفرص للتعلم.

هناك اتفاق واسع على أن جودة التدريس في المجتمع العربي متردية مقارنة بالمجتمع اليهودي (على سبيل المثال، طرق التدريس التقليدية هي الأكثر انتشارًا). تتطلب خطة الإصلاح المقترحة من المعلمين القيام بمهام لم يتم تأهيلهم للقيام بها ولم يجربوها من قبل. إلى جانب ذلك، فإن وضع الطلاب العرب بلغتهم الأم وبلغات أخرى صعب على نحو خاص. هناك فجوات هائلة في هذا المجال. التقرير الأخير لتقييم الإنجازات التعليمية في اللغتين الأم في جهاز التعليم على مستوى الدولة، العبرية والعربية لطلاب الصف الرابع، يؤكد خطورة الوضع. إضافة إلى أنه في ظل عدم التناول المعمق لقضية الهوية والقيم، فإن السعي

3 أجري التحليل في أواسط آب، 2022. فحص الموقع مجددًا بتاريخ 28.8.2022 (قبل ثلاثة أيام من افتتاح السنة الدراسية) أظهر أنه لم يحدث أي تغيير في الموقع.

خلف «العلامات العالية» سيظل القيمة الأساسية التي تميّز التعليم العربي، ولن يتمكن جهاز التعليم من معالجة مشكلة الاغتراب لدى المعلمين والطلاب والأهالي.

على المستوى النظري، توسع خطة الإصلاح المقترحة حرية اختيار المعلمين التربوية ميدانيًا. هذه قضية مهمة في التعليم العربي، في ضوء عدم تلاؤم برامج التعليم القائمة مع المجتمع العربي وتجاهلها لاحتياجاته. ولكن هل سيتمكن المعلمون من ممارسة حريتهم في الاختيار وتناول القضايا التي تهم مجتمعهم، وخصوصًا القضايا التي تعتبر في نظر المؤسسة الحاكمة على أنها إشكالية وغير مرغوب فيها؟ غالبًا ما يشعر المدرسون والمديرون العرب أنهم تحت رقابة مشددة. وقد تعززت هذه المشاعر مؤخرًا، مع توسع تأثير منظمات اليمين المتطرف على التعليم في المجتمع العربي، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، الملاحقة والرقابة على التربويين العرب، الذين لا يتلقون عادة دعمًا من وزارة التربية والتعليم. كل هذه المسائل لها آثار على حيّز «حرية الاختيار» الممنوحة للطلاب والمعلمين في الموضوعات الواردة على الأجندة التربوية التعليمية.

## مميزات عامة وتأثيرها على التعليم في المجتمع العربي

تؤثر بعض التحولات والسيرورات في جهاز التعليم في إسرائيل بمدى كبير على التعليم في المجتمع العربي. سنتمحور في خطة إصلاح البجروت، التي تثير أصلاً جدلاً لدى منظمة المعلمين، لأنه لم يتم بناؤها بموافقة جميع الأطراف المشاركة في السيرورة التعليمية، وهو ما قد يضر بالمجتمع العربي على نحو أكثر بروزًا.

تموضع خطة الإصلاح المواضيع الإنسانية-الاجتماعية في درجة الخطر على المستوى القطري، لكن الضرر سيكون أشد في المدارس داخل المجتمع العربي. ويعود ذلك إلى أهمية التحصيل العالي، ضآلة الموارد التعليمية المتاحة للمعلمين والطلاب، جودة التدريس والمشاكل المتعلقة بتأهيل المعلمين وتعيينهم، إتقان الطلاب اللغتين العربية والعبرية، وغير ذلك. هناك خشية من أن المديرين/ات يفضلون الاستثمار في المواضيع التي تكون فيها الامتحانات خارجية.

خطة إصلاح امتحانات البجروت مخصصة للمرحلة العليا، ولكن جزءا كبيرا من المهارات المطلوبة لدى الطلاب لاجتيازها يتم اكتسابها في السنوات التي سبقت مرحلة المدرسة الثانوية. من خلال النقاشات التي أجريناها مع مختلف الأطراف، يبدو أن المعلمين لم يتلقوا التأهيل المناسب نحو خطة الإصلاح. فعليًا، سيتم تأهيلهم أثناء تنفيذها. إن تدريب المعلمين بهذا الشكل قد يهدّد جودة التدريس ويزيد من الضغط على المعلمين الذين سيضطرون إلى تغيير دورهم وحتى هويتهم التعليمية، أثناء العمل.

أعلنت وزارة التربية والتعليم عن العديد من خطط الإصلاح والتغييرات بروح التوجه الليبرالي الذي يوزّع الصلاحيات ويمنح المديرين سلطة كبيرة. نتيجة لذلك، سيتعين على المدارس التكيف مع مجموعة كبيرة من التغييرات التي تحدث في وقت واحد، وهو ما قد يؤدي إلى السطحية في تنفيذ خطط الإصلاح، والعبء

المفرط على الجهاز وفي بعض الحالات حتى إلى الانهيار.

من دون معالجة جوهرية لهذه القضايا ومن دون تغيير أساسي في سياسة ومكانة التعليم في المجتمع العربي لدى وزارة التربية والتعليم، قد تتعمق الفوارق في جودة التعليم بين اليهود والعرب وكذلك بين الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية في المجتمع العربي ذاته. في ظل كل ما ورد فإن احتمال عدم تنفيذ خطة الإصلاح على نحو سليم هو أكبر في المجتمع العربي منه في المجتمع اليهودي. وإذا لم تتم معالجة المشاكل المذكورة أعلاه، فقد تتضرر المواضيع المشمولة في خطة الإصلاح على نحو ملموس.

## فيما يلي عدد من القضايا والأسئلة التي يُطلب من وزارة التعليم التفكير بها:

إلى جانب القضايا المعروضة أعلاه والتي تلزم تغييرًا عميقًا وجوهريًا في سياسة التعليم بما لا يمكن تأجيله، طُرحت القضايا أدناه في النقاشات التي أجريناها، ونرفق بها التوصيات التي قد تساعد في التعاطي معها.

1. كشفت أزمة كورونا والانتقال إلى التعلم عن بُعد النقصَ القائم في البنى التحتية التكنولوجية في المجتمع العربي، بما في ذلك نقص في مجال الحوسبة والمعدات الرقمية في المدارس والمشاكل المتعلقة بتأهيل المعلمين في هذا المجال. تسببت هذه النواقص في انقطاع ألوف الطلاب العرب عن التعليم. نتيجة لذلك، تعمقت الفجوات في التعليم العربي مقارنة بالتعليم العبري.

- يجب أن يكون موضوع النقص الخطير في البنى التحتية التكنولوجية في المجتمع العربي في مقدمة اهتمامات وزارة التربية والتعليم. فهذه قضية حاسمة ويجب حلها وأخذها بالحسبان في مراحل التفكير والتخطيط لخطة الإصلاح حتى تتم ملاءمتها مع احتياجات المجتمع العربي.
- وضع التعليم العربي الأكثر صعوبة هو في النقب وخصوصًا في القرى غير المعترف بها. لقد اضطررنا في السنوات الأخيرة إلى الالتماس والتوجه إلى المحاكم من أجل ضمان ربط المدارس بشبكات المياه والكهرباء ومن أجل ضمان وصول الأطفال في حافلات للمدارس. يقع جزء كبير من المدارس والصفوف الدراسية في مبانٍ متنقلة ومؤقتة، بعضها قديم -وهذه المشكلة تُضاف إلى العديد من المشاكل الأخرى الموجودة في التعليم العربي في النقب. يجب على وزارة التربية والتعليم تقديم خطة للتغلب على هذه النواقص في الاحتياجات الاساسية.

2. تقترح خطة الإصلاح "مسارات» متنوعة. المتطلبات الإلزامية في اثنين من هذه المسارات (2 - 3) تحتاج إلى استخدام معدات رقمية ووسائل تكنولوجية مبتكرة وتأهيل نوعي للمعلمين. ومع ذلك، فالعديد من المدارس في المجتمع العربي وجزء كبير من بيوت الطلاب في التعليم العربي، تفتقر إلى وسائل حوسبة

ملائمة تمكّن من دخول هذه المسارات الرقمية. هذا الوضع قد يضطر معظم المدارس في المجتمع العربي إلى اختيار مسار يتضمن اعتمادًا أقل على الوسائل الرقمية.

- يجب إجراء فحص عاجل ومعمق لمدى جاهزية المدارس في المجتمع العربي قبل ترسيخ خطة الإصلاح. من الأفضل أن يفحص هذا الاختبار درجة استعداد المعلمين الذين يقومون بتدريس مواد المواضيع المشمولة في الاصلاح. كذلك، يجب استيضاح نسبة المعلمين الذين تم تأهيلهم للتدريس بأساليب تشاركية.

- يجب تنفيذ برامج تأهيل طويل الأمد ودوري لمعلمي المواضيع المشمولة في الاصلاح، بحيث تؤكد على شكل التعاون بين معلمي هذه المواضيع ، وعلى استخدام الوسائل الرقمية في سيرورة التعلم بشكل منهجي، وتوفير أدوات وسبل لمرافقة ودعم الطلاب أثناء تنفيذ خطة الإصلاح.

- يجب توفير بنى تحتية تكنولوجية رقمية في المدارس، بما في ذلك توفير أجهزة حاسوب، بنى تحتية للإنترنت، غرف حاسوب ملائمة، وكل وسيلة رقمية أخرى مطلوبة لغرض تنفيذ خطة الإصلاح بالقدر المطلوب، وذلك بهدف توسيع نطاق إمكانيات اختيار المسارات المقترحة. وزارة التربية والتعليم مطالبة بتوفير أجهزة حاسوب وملحقاتها من معدات للأطفال الذين ليس لديهم هذه الوسائل في البيت.

- يجب على وزارة التربية والتعليم زيادة الموارد في تطوير مضامين تعليمية رقمية باللغة العربية (وليس ترجمة لما يوجد) بحيث تتلاءم مع احتياجات المجتمع وتقلّص الفجوات القائمة وتسعى لسد الفجوة في المجال. طالما أن الخيارات المتاحة للمعلمين والطلاب اليهود أكبر من تلك المتاحة للعرب، فإن جودة التدريس والمساواة في الفرص ستتضرران، والأعباء على المعلمين العرب ستكون أكبر.

- **يجب قيادة تغيير في التعليم العربي بروح خطة الإصلاح المقترحة**: تعزيز الطواقم المهنية في وزارة التربية والتعليم، تطوير القيادة التربوية، وعلى نحو خاص في المواضيع الإنسانية والاجتماعية، تعزيز التوجيه المهني ومرافقة المدارس والمعلمين، تعيين مفتش-مركّز لموضوع المدنيات في التعليم في المجتمع العربي (وفي مواضيع أخرى لا تشملها خطة الإصلاح ولكنها تؤثر عليها، مثل موضوع الحاسوب)، تمثيل لائق للعرب في مختلف وحدات وزارة التربية والتعليم، إنشاء وحدة بحث وتطوير متخصصة في التعليم في المجتمع العربي، وغيرها.

- يجب تخصيص ميزانية خاصة للمدارس لتشجيع البحث، تأهيل المعلمين، تطوير موارد التعلم، ودعم طلاب ضمن سيرورة التعلم الشخصية، وغيرها.

3. يقاس نجاح خطة الإصلاح وفقًا لـ «طبيعة المدرسة ومبناها والممارسة المعتادة». يعتمد نموذج التدريس والتعلم المركزي في المجتمع العربي اليوم، على أساليب قديمة لا تخلق فرصًا كافية لاختيار

الطالب والمعلم والمشاركة والاستقلالية لديهما فيما يتعلق بسيرورة التعلم. نتيجة لذلك، لا تُتاح للطلاب تجارب تعليمية عميقة وملهمة، هذا بالإضافة إلى غياب مساحة للتعبير الذاتي المطلوب من أجل تحقيق أهداف التعلم.

- يجب السعي لإحداث تغيير شامل في الوعي، من رؤية ترى في امتحانات البجروت وسيلة انتقاء أو منافسة لتحصيل العلامات، إلى رؤية مختلفة ترى في امتحانات البجروت مرحلة تحضيرية للدراسة لأكاديمية والعمل. التغيير مطلوب سواء بين متخذي/ات القرار في وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات، وكذلك بين مديري/ات المدارس والمعلمين/ات والسلطات المحلية وبين الأهالي والطلاب. يتطلب هذا التغيير علاقة ثقة متبادلة حقيقية بدلاً من علاقة إشراف. لتحقيق هذه الغاية، نحتاج شفافية في نشر الإجراء الذي سيتم من خلاله سير الرقابة والإشراف على خطة الإصلاح.
- يتطلب التغيير في الوعي، في جزئه الآخر، تأهيل معلمين، تشييد بنية تحتية تكنولوجية رقمية ملائمة وتدريب للطلاب. ولهذه الغاية، يجب رصد ميزانيات أساسية للتعليم العربي، إلى جانب بناء مناهج تعليم لدمج دروس التوجيهات البحثية، والكتابة الأكاديمية باللغتين -العربية والعبرية. سيساعد ذلك الطلاب في اكتساب المهارات اللازمة لتنفيذ خطة الإصلاح بصورة تدريجية ومُثلى منذ صغرهم. لغرض التغلب على المصاعب في كتابة الوظائف، يوصى بإدماج موضوع لتطوير القدرات وتوفير الأدوات التي تساعد في إجراء عمليات البحث والكتابة الأكاديمية، ضمن المناهج الدراسية.

4. **اللغة العربية**: يعتمد نجاح خطة الإصلاح على تمكّن الطلاب من اللغة الأم. اللغة التي يفكرون ويدرسون ويكتبون بها. وزارة التربية والتعليم مطالبة بتعزيز تعليم اللغة العربية من جيل الروضة وحتى الثانوية (وخصوصًا بفعل خصوصيتها وميزاتها، مما يتطلب وقت دراسة أطول من لغات اخرى) وتحسين جودة المعلمين والتدريس، إلى جانب إجراء تغييرات جوهرية في منهاج التعليم بحيث تحثّ الطلاب على محبة لغتهم الأم، وتعلّم ثقافتهم، هويتهم وتاريخهم.

5. تشير الدراسات التي فحصت خطط إصلاح البجروت السابقة إلى تآكلٍ في مكانة شهادة البجروت وتعمّق الفجوات بدلاً من تقليصها بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. مثال على ذلك هو خطة إصلاح البجروت في التسعينيات لزيادة نسبة استحقاق شهادة البجروت، التي قلّصت عدد المواضيع التي يتم اختبار الطلاب فيها، وكانت تستهدف بشكل أساسي الفئات الاجتماعية المستضعفة. ولكن مع ذلك، نظرًا للادعاء بأن تقليل متطلبات شهادة البجروت من شأنه جعل الطلاب لا يدرسون للمواضيع الصعبة مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية، فقد قامت الجامعات بتفعيل إجراءات انتقاء غير مباشرة

(مثل حد أدنى من المتطلبات يشمل 4 وحدات دراسية في اللغة الإنجليزية). وهكذا، أدت الإصلاحات فعلاً إلى زيادة نسبة استحقاق البجروت بين جميع الفئات الاجتماعية في إسرائيل وضيقت الفجوات بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بأهلية الحصول على شهادة البجروت — ولكن مع ذلك، ظلت الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، بل تعمقت فيما يتعلق باستحقاق البجروت الذي يمكّن الطلاب من الالتحاق بالجامعة (على عكس الكليات). لقد أدى رفع متطلبات الحصول على شهادة بجروت جامعية، وخاصة شرط مستوى متقدم في اللغة الإنجليزية، إلى إبقاء العديد من الطلاب العرب خارج الصورة.

- في ظل الخشية من مزيد من التآكل في مكانة شهادة البجروت، نطلب من وزارة التربية والتعليم نشر رد المؤسسات الأكاديمية على خطة إصلاح البجروت الجديدة: كيف ستضمن الوزارة عدم تراكم مصاعب وعوائق جديدة في القبول للتعليم العالي، بحيث يضمن تطرقًا إلى البحث النقدي فيما يتعلق بتوسيع الفجوات الأولية.

6. إن حرية الاختيار المعروضة في الخطة ضرورية للمجتمع العربي، ولكن هناك مخاوف من عدم تحقيقها بالكامل بسبب قيود بنيوية.

- يجب معالجة المشاكل المعروضة أعلاه، بما في ذلك كل ما يتعلق بمناهج التعليم والتمثيل المهني لأصحاب التخصصات العرب في الوزارة.
- وزارة التربية والتعليم مطالبة بتعزيز تدابير حقيقية لدعم وتعزيز المعلمين العرب. يُطلب من الوزارة الإعلان بوضوح أن المدارس في المجتمع العربي ستمنح مرونة في اختيار المواضيع، بما في ذلك تناول قضايا سياسية ووطنية، والتاريخ والهوية الفلسطينيَّين، وأن المعلمين والمديرين سيحصلون على الدعم الكامل من الوزارة في تناولهم مثل هذه القضايا.

7. أشار المدرسون إلى خطر تضرّر نطاق تدريس موضوعي التاريخ والمدنيات. قد لا يتضرر المعلمون مباشرة لأن ساعات التدريس الخاصة بهم سيتم توجيهها إلى أغراض أخرى، ولكن سيتم تقليل نطاق ساعات تدريس هذين الموضوعين. لذلك، يجب متابعة ما يحدث في المدارس ووضع آليات تمنع تقليص نطاق ساعات تدريس المواضيع المدرجة في خطة الإصلاح. يتطلب التغيير في نطاق ساعات تدريس هذه المواضيع حوارًا جادًا مع جميع الأطراف ذات الصلة.

## تلخيص وتوصيات

تبيّن هذه الورقة عدم وجود استعداد في الحقل لتنفيذ خطة الإصلاح في المجتمع العربي، وكذلك الفجوات الكبيرة في الإعداد والتحضير لها بين التعليم العبري والتعليم في المجتمع العربي. وتحذر الورقة من أن إجراء التغيير المخطط له في الامتحانات في ظل الظروف المذكورة أعلاه، يمكن أن يعمق الفجوات في التعليم بين اليهود والعرب، وداخل المجتمع العربي على أساس اجتماعي-اقتصادي. إن النهج الذي تتبعه وزارة التربية والتعليم، والذي يهدف إلى تنفيذ خطة الإصلاح على أن تتم معالجة المشاكل خلال السيرورة، يمثل إشكالية كبيرة في سياق المجتمع العربي. وذلك بسبب عدم توفّر بعض الشروط الأساسية لنجاح خطة الإصلاح. وتؤكد الورقة على الحاجة في اتخاذ خطوات جديّة لإحداث تغيير عميق في جهاز التعليم، وكذلك تمهيد الأرضية لتحقيق أفكار الخطة المقترحة - في جهاز التعليم عمومًا وفي المجتمع العربي بشكل خاص. وزارة التربية والتعليم مطالبة بتسريع معالجة المشاكل المتعلقة بالتعليم في المجتمع العربي من أجل تقليص الفجوات وضمان المساواة الكاملة، وكذلك معالجة المشاكل المتعلقة بجوهر العملية التعليمية ومضامين التعليم ومكانة التعليم في المجتمع العربي لدى وزارة التربية والتعليم.

في ضوء ما ورد أعلاه، يجب على وزارة التربية والتعليم التفكير في بدائل أخرى لتنفيذ خطة الإصلاح، بما في ذلك تأجيل التنفيذ لغرض استكمال الاستعداد وضمان التطبيق المتساوي؛ بناء إجراء تحضيري في المدارس الابتدائية والإعدادية، ومن ثم الاستمرار في المدرسة الثانوية؛ تطبيق ذلك كنموذج تجريبي في بعض المدارس قبل تطبيقه على جميع المدارس؛ تشكيل بدائل للتقييم لجميع مواد الدراسة وليس فقط لمواضيع اجتماعية-إنسانية؛ الاستثمار في التوعية وتغيير الوعي والتوصل إلى اتفاقيات مع جميع الأطراف ذات الصلة (بما في ذلك منظمات المعلمين والسلطات المحلية).

شارك في كتابة ورقة الموقف
**ميسلون دلاشة ونسرين مرقص** - عضوات المجلس التربوي العربي
**د. شرف حسان** - رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي
**المحامية حنان مرجية** - المديرة العامة للجنة متابعة قضايا التعليم العربي
**المحامي يوسف الزايد** - مركز تغيير سياسات لجنة متابعة قضايا التعليم العربي